مستقبل المياه العراقية في ظل المعطيات الجغرافية الإقليمية
دراسة في الجغرافية السياسية

أ0م0د حميد ياسر الياسري/ جامعة واسط / كلية التربية / قسم الجغرافية

المقدمة :

أن حضارة الدولة العراقية الممتدة في عمق التاريخ الانساني لها خصوصية مكانية متميزة بدات من ملحمة الطوفان التي عانقت فيها السماء ارض الرافدين مرورا بحظارات مابين النهرين التي تعد توأمة متلازمة للمياه جاءت بكل مفرداتها من عطاء نهري دجلة والفرات. فانطبعت مظاهرها المكانية بصورة متطابقة مع خارطة المياه العراقية ، فكانت كل المتغيرات التي تلحق بمياه النهرين السلبية منها والايجابية ينعكس اثرها مباشرة على معطيات الحضارة العراقية سابقا وحاضرا.إن الموارد المائية في الدولة العراقية لها اهمية جيوسياسية تختلط فيها عناصر متعدده ومتداخلة مع بعضها فأضحت الأبعاد السياسية هي الاكثر خطورة عندما تتظافر معها عناصر الطبيعة السلبية لتتحول إلى مشكلة تزداد خطورتها عندما يصبح المتاح منها لايفي باحتياجات المواطن المختلفة في وقت يتزايد فيه الطلب على المياه التي لامجال في امكانية زيادة مصادرها مقابل الزيادة السكانية والتحكم الجيوبولتيكي لدول الجوار التي اصبحت في ظل المتغيرات السياسية للشرق الاوسط قوى اقليمية ضاغطة بل ومتحكمة بالحصص المائية لنهري دجلة والفرات وروافدهما ليصبح منظور المياه مشكلة متعددة الابعاد تستوجب على البحث العلمي استشرافا مستقبليا لرؤية الخارطة المائية العراقية التي تؤشر خطورة الامن المائي الوطني إن لم تكن لها ابعادا تصل لمستوى الصراعات الإقليمية للدول المتشاطئة على نهري دجلة والفرات.

مشكلة البحث :

مشكلة البحث تتمحور حول شح الموارد المائية الواردة للدولة العراقية بفعل توجهات دول الجوار الجغرافي التي تشكل طوقا طبيعيا لأحواض التغذية لنهري دجلة والفرات واستخدامها المياه ضمن أراضيها كمحاور للضغط السياسي على الدولة العراقية دون مراعاة الاتفاقيات الدولية المعقودة معهم وخلافا للأعراف الدولية بخصوص حالات التشاطؤ التي يكفلها القانون الدولي بل وخروجا على علاقات الجوار الجغرافي التي تربطهم مع الدولة العراقية على امتداد التاريخ الأمر الذي يؤدي إلى وقوع الدولة العراقية تحت ضغط الحاجة المتزايد للموارد المائية الناجمة عن تزايد السكان وتناقص الوارد المائي مما يؤدي إلى تهديد الأمن الغذائي للشعب العراقي في القترة المقبلة من الوقت .

فرضية البحث :

إن التوجهات السياسية لدول الجوار العراقي هي وراء تناقص الوارد المائي لنهري دجلة والفرات وروافدهم التي تقع غالبية أحواضها في دول الجوار الجغرافي الامرالذي أدى إلى حدوث تغييرات بيئية حرجة ترتبط بحياة الإنسان العراقي .

أهمية البحث :

تأتي أهمية البحث لكون مياه نهري دجلة والفرات هي عنصر متحكم بالحياة بالنسبة للدولة العراقية التي تقع بحكم عوامل المكان الجغرافي عند مصبات نهري دجلة والفرات وكذلك موقعها ضمن المناطق الجافة وشبة الجافة مناخيا ما يجعل من تناقص المياه الواردة عن طريق الأنهار وروافدهما من الدول المجاورة حالة خطرة تلحق ضررا كبيرا في الإنتاج الزراعي الذي يؤمن غذاء السكان وكذلك ترديا في نوعية المياه المستخدمة بكافة الأنشطة الحياتية مقابل الزيادة في عدد السكان وملازمة تلك الحالة مع ظاهرة التغير المناخي الذي يرافقه تناقص في معدلات التهاطل السنوي في الدولة العراقية .

منابع المياه العراقية لنهري دجلة والفرات:

تتباين الدول التي تسهم في تشكيل حوضي نهري دجلة والفرات على الرغم من وقوع منابعهما في منطقة واحده قريبة من بعضهما بمجريين مختلفين لايلتقيان الأبعد أن يقطع كل منهما ألاف الكيلومترات ، فهما ينبعان من المرتفعات التركية الإيرانية ، [1] ولكل منهما خصوصية حوضه البيئية والمناخية وإيراداته المائية ،حيث تبلغ مساحة حوض نهر دجلة حوالي 340،000كم2 تتوزع بين ثلاث دول هي تركيا بنسبة 12% وإيران بنسبة 34% والعراق بنسبة 45% وبطول مجراه البالغ 1700كم يقع منها 300كم خارج الأراضي العراقية [2] أما نهر الفرات فهو الأوسع حوضا من دجلة وتبلغ مساحة حوضه نحو 444000 كم2 منها 46% في العراق و27،%في تركيا و16% في سوريا و10،3% في المملكة العربية السعودية وهو أطول من نهر دجله حيث يبلغ طوله نحو 2350كم يقع منها في تركيا نحو 550كم وفي سوريا نحو 700كم أما الباقي وهو 1100كم فهي في الأراضي العراقية [3] تمتد حتى نقطة التقائه نهر دجله ليكونا شط العرب الذي يبلغ طوله بحدود 110كم وبتصريف سنوي معدله 35،2 مليار متر مكعب [4] ، وبذلك فهو ثاني أطول نهر في العالم ينظر خارطة رقم (1)

1- سليمان عبد الله إسماعيل ، السياسة المائية لدول حوضي دجلة والفرات وانعكاساتها على القضية الكردية ، مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية ، السليمانية ، 2004،ص32.

2- منذر خدام ، الأمن المائي العربي الواقع والتحديات ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1، بيروت ، 2001، ص 97.

3- نفس المصدر 97

4- رمزي سلامة ، مشكلة المياه في الوطن العربي احتمالات الصراع والتسوية ،منشاة المعارف ، الإسكندرية ، 2001، ص94.

خارطة رقم (1) احواض نهري دجلة والفرات

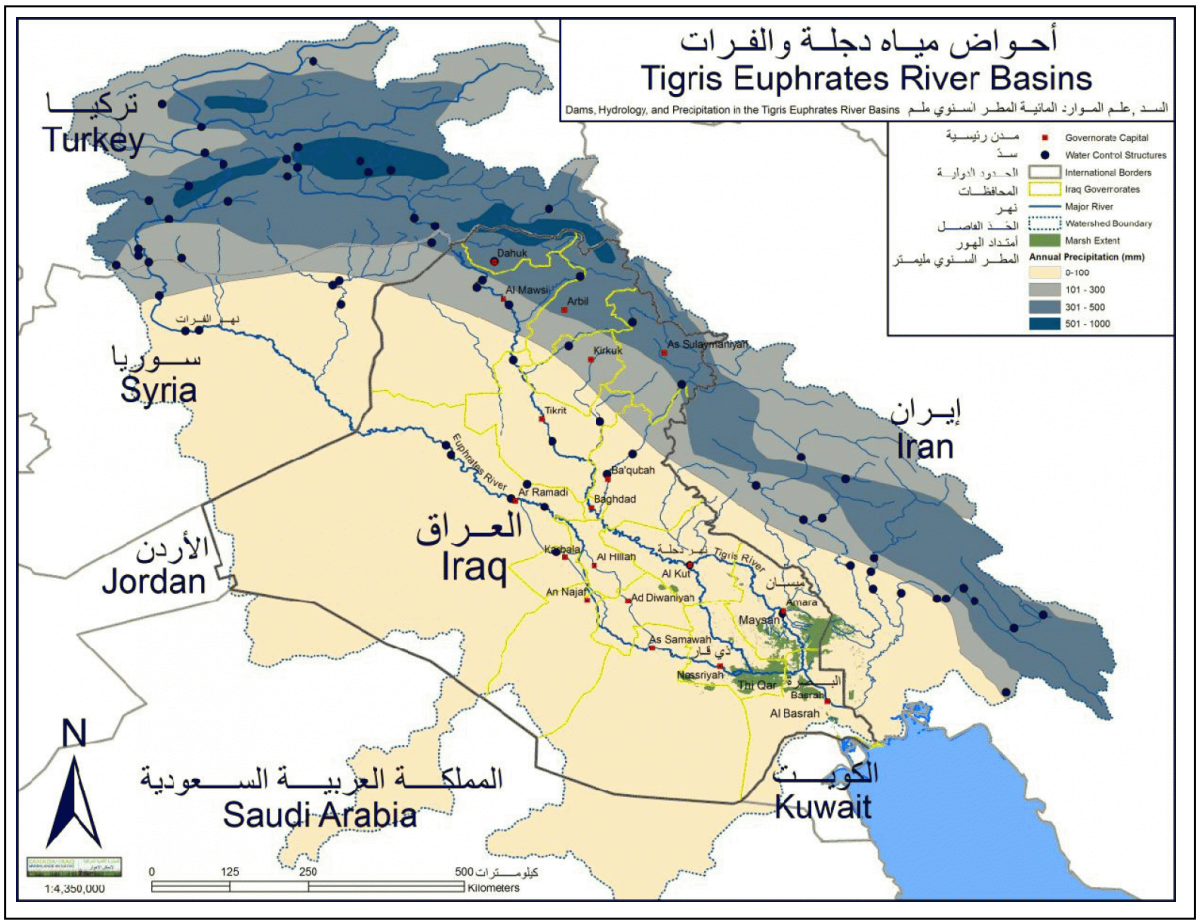

المصدر: شبكة المعلومات.

بعد تفكك الدولة العثمانية وانفصال سوريا والعراق عنها بعد الحرب العالمية الاولى ، فقد تفردت تركيا بالمنبع والمجرى الاعلى للفرات وسوريا بالمجرى الاوسط للفرات ، ولم يكن مناخ التفاهم بين الدول الثلاث مهيئ للوصول الى حالة مستقرة بينهما ، بسبب مجموعة مشكلات سياسية سوف نتاولها ضمن مفردات البحث، حيث تعد تركيا البلد الوحيد في المنطقة الذي يتمتع بوفرة مائية جعلته يجيد استخدام ورقة المياه كسلاح استراتيجي في التعامل مع العراق وسوريا ودول الخليج العربي (1) .

1- رمزي سلامة ، مشكلة المياه في الوطن العربي ، احتمالات الصراع والتسوية ، منشاة المعارف ، الاسكندرية ، 2001، ص 91 .

الإيرادات المائية لنهري دجلة والفرات:

بلغت متوسطات الإيرادات المائية السنوية لنهر الفرات عند نقطة هيت في العراق نحو 30 مليار متر مكعب من المياه من عام 1933 حتى عام 1972في حين تبلغ إيرادات نهر دجله السنوية بحدود 43 مليار متر مكعب [1] وتختلف الواردات المائية من سنة لأخرى تبعا لاختلاف تاثير العوامل المتحكمة في تغذية الروافد التي تشكل النهرين وخاصة الطبيعية المتمثلة بكميات التهاطل فضلا عن توجهات دول المنبع التي سيطر عليها (جنون المشاريع التنموية في مجال المياه) عند الدول المتشاطئة على الفرات دون حساب حقوق واحتياجات الدول الأخرى في كمية ونوعية المياه، الأمر الذي انعكس سلبا وأدى أدى إلى استنزاف قسما كبيرا من المياه الجوفية [2]. وقد وصلت كميات المياه في الخزانات والبحيرات والأنهار إلى مستويات غاية في الانخفاض، كما تناقصت المياه في نهري دجلة والفرات ، وهما المصدران الرئيسيان للمياه السطحية في العراق ، ويعتمد العراق في الحصول أكثر من نصف احتياجاته على مياه الإمطار التي تهطل خارج حدوده مما جعله عرضة لمخاطر التغيير المناخي ومشاريع التخزين التي تقوم بها تركيا وسوريا وإيران ،حيث يحصل العراق على أكثر من 80% من المياه الواردة إلية من تركيا وإيران وسوريا ، وقد بدأت أبرادات المياه بالتراجع في السنوات الاخيره وبما لايتلائم مع الحاجة المتزايدة للمياه النجمة عن جملة المتغيرات المتمثلة بزيادة السكان وزيادة الطلب على المياه للإغراض الزراعية والصناعية والبيئية ، وقد وصلت الواردات المائية لنهري دجلة والفرات عام 2008–2009الى (32.11) مليار متر مكعب وبما يؤمن (1019) متر مكعب للفرد الواحد محسوبة على عدد سكان العراق البالغ عددهم (31496406) مليون نسمة .وان غالبية الواردات المائية تذهب لتجهيز الاحتياجات الزراعية وبنسبة 86% والإغراض المدنية بنسبة 3% والصناعة بنسبة 5% والإغراض البيئية بنسبة 6% . [3]

وهذا ما نلاحظه من خلال الشكل رقم (1) ان الايرادات المائية اخذت بالتناقص خلال العقود الاخيرة .

1- منذر خدام ، مصدر سابق ، ص 146

2- وليد رضوان ،مشكلة المياه بين سوريا وتركيا ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ،بيروت ، لبنان ، ط1، 2006، ص53

3- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، مديرية احصاء البيئة ، تقرير الاحصائيات البيئية للعراق لسنة ، 2009 ، ص146

شكل رقم (1) الإيرادات المائية لنهري دجلة والفرات

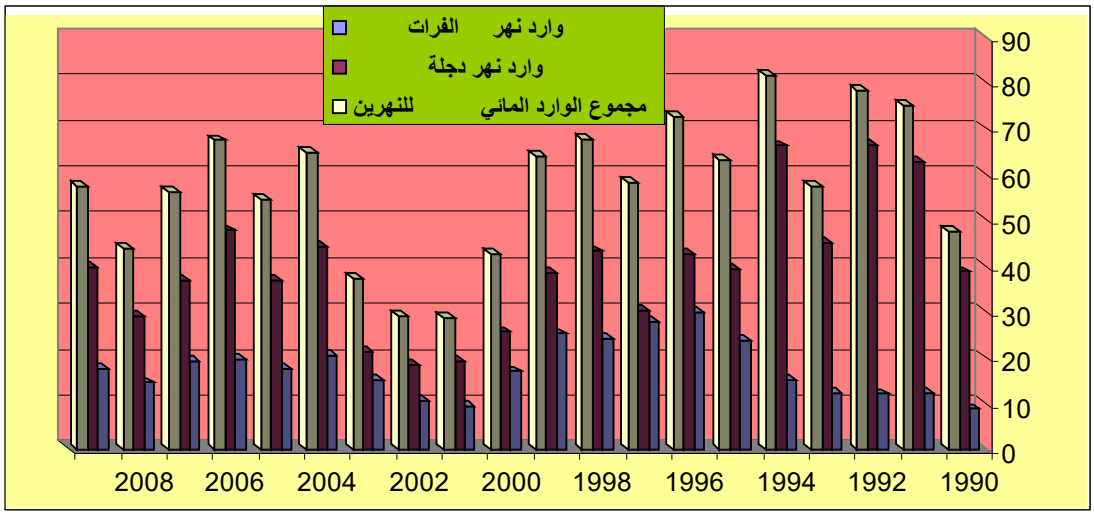

الشكل من عمل الباحث اعتمادا السلسلة الإحصائية ، م.م. باسم حازم ألبدري، اثر شحه الموارد المائية على ألزراعه المروية في العراق، مجلة الإدارة والاقتصاد ، العدد ، 80 ،2010 ، ص 118

الاحتياجات المائية العراقية الحالية والمستقبلية :

إن مجمل الاحتياجات المائية الحالية للدولة العراقية تبلغ حوالي(50) مليار متر مكعب تشمل الزراعة والاحتياجات المدنية والصناعة والتبخر ، علما إن مساحة الأرض المستغلة حاليا هي بحدود (10) مليون دونم ، أما المستهدف إروائها مستقبلا فتقدر بحوالي(13) مليون دونم وبزراعة كثيفة بنسبة 120% بهدف تامين جزء من الأمن الغذائي .

الاحتياجات الزراعية	42 مليار متر مكعب
الاحتياجات المدنية	2,78 مليار متر مكعب
الاحتياجات الصناعية	2،77 مليار متر مكعب
الاحتياجات لصناعة الكهرباء	0،40 مليار متر مكعب
التبخر من السدود والخزانات	8.40 مليار متر مكعب
الاحتياجات لإغراض الاهواروالمساحات المائية	19،6 مليار متر مكعب

وبذلك تبلغ الحاجة الكلية للمياه (95،76) مليار متر مكعب عام 2015 .[1] إما الواردات المائية المتوقعة لعام 2015فهي كما يلي :

جدول رقم (2) الواردات المائية المتوقعة لعام 2015

الملاحظات	مليار متر مكعب / سنه
واردات نهر الفرات	8.45
واردات عمود دجلة بضمنه الخابور	9.78
واردات الزاب الكبير	14
واردات الزاب الصغير	7
واردات العظيم	0.7
واردات ديالى	4
المجموع	**43.93**

المصدر :فؤاد قاسم الامير ، الموازنة المائية في العراق وازمة المياه في العالم ، جعفر العصامي للطباعة الفنية الحديثة ، بغداد ، 2010 ، ص 116

سوف يشهد العراق نقصا حادا في الموارد المائية غير المتوافقة مع حاجته الفعلية مما يشكل تحديا كبيرا وخطيرا في امدادات المياه لسد الطلب المحلي المتزايد فقد يبلغ العجز في ايرادات نهري دجلة والفرات بما يقرب من(33)مليار متر مكعب بحلول عام 2015 (2) حيث بدات ابيرادات المياه العراقية بالتراجع كما ونوعا في العشر سنوات الاخيرة من القرن الماضي وفي ضل المعادلة السكانية والحاجة للمياه وبمتوسط نمو سنوي بحدود 2.5% وبحاجة مائية للهكتار الواحد تصل الى 12.000متر مكعب وبالطرق التقليدية يضاف لها الاستخدامات الصناعية والمنزلية ومسلتزمات الحياة التقليدية الاخرى . أن معدل الايرادات المائية المتوقعة بعد اكمال مشروع الكاب التركي والسداد السورية فتقدر بحدود 8.45 مليار متر مكعب لنهر الفرات وبنوعية مياه مترديه تتراوح فيها نسبة التراكيز الملحية بحدود 1250– 1350 جزء بالمليون و7.66 مليار متر مكعب لنهر دجلة مع تردي النوعية الامر الدي يعني حرمان

1- المصدر :فؤاد قاسم الامير ، الموازنة المائية في العراق وازمة المياه في العالم ، جعفر العصامي للطباعة الفنية الحديثة ، بغداد ، 2010 ، ص 116

2- نفس المصدر ص116

الكثير من الاراضي الزراعية من الاستثمار وان نقص كل مليار متر مكعب من من المياه يعني حرمان 65000 هكتار من الاراضي الزراعية،ان موقف الحكومة التركبة من عدم الموافقة علىتحديد نسب للمياه مع جوارها كما تؤكد على انه قد يحق لها يوما قطع المياه عن دول الجوار في حالة ما اذا كانت كمية المياه المتاحة بحدود طلباتها المتنامية ومايرافق دالك من تزايد لمشاريع الاستثمارية المائية وتراجع كميات المياه حيث تدعي بانها ستكون تحت ضغط الحاجة للمياه بحلول عام 2030 وبما لايدع مجالا للشك ان الامر يندر بكارثة خانقة تهدد مستقبل الدولة العراقية وامنها بكل مفرداته مما يتطلب الوقفة الجادة حيال تلك السياسات المستقبلية التى تتطلب العمل الجاد والسريع لوضع استراتيجية مستقبلية لمشكلة المياه التي بدات تحكمها عوامل السياسة قبل عوامل الطبيعة .

نوعية المياه:

ان الانشطة المختلفة للسكان بفعل التسارع في عمليات التنمية ادت الى ضغوطات متنوعة وكبيرة على الموارد المائية وما ينجم عنها من مخلفات متنوعة ومتعددة يصاحبها التنوع في مصادر تلوث المياه حيث يعد الصرف الصحي واحدا من اكثر وابرز مشاكل التلوث البيئي وتلوث مصادر المياه وهو ما عملت بة تركيا بعد انشائها لمشروع الكاب وحجز المياه عن نهري دجلة والفرات عام 1995 حيث مررت تركيا مياه الصرف الصحي الملوث عبر نهري دجلة والفرات والتي لاتصلح لاغراض الشرب والري بل تؤدي الى خراب الاراضي الزراعية ، مما حدا بالدولة السورية ان تلجأ الى جامعة الدول العربية لاتخاد موقف يطالب الدولة التركية للحد من تلك الحالة [1] وبفعل التلوث الناجم عن الحرب على العراق عام 2003 والتي ادت الى تدهور قطاع المياه والصرف الصحي واعاقت جهود الاعمار فقد شملت اثار الحرب الماشرة وتواصلها تدمير انابيب المياه والصرف الصحي ومواقع معاجة المياه مما عرض موارد المياه السطحية والجوفية الى التلوث من جراء الانبعاثات السامة من مختلف المواقع الصناعية وتسربها مباشرة الى الانهار وبدون معالجة كما تسربت المواد الكيمياوية الى التربة والمياه الجوفية كما حصل على سبيل المثال في احتراق معمل كبريت المشراق جنوب الموصل وانسياب مياهه الى نهر دجلة .

1- وليد رضوان ، مشكلة المياه بين سوريا وتركيا ، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان ، ط1، 2006 ، ص47-48.

الامر الدي يشير الى التاثيرات المختلفة التي نجمت عن حالة الحرب والتي طالت المياه السطحية والجوفية بملوثات كثيرة وكبيرة قد تطول مدتها ويصعب تحديد عواقبها على الانسان والنبات والحيوان [1] كما ادت الحرب الى تدمير بعض السدود والخزانات نتيجة القصف الجوي الامريكي ودول التحالف خلال حرب الخليج الثانية بين العراق والكويت حيث تم تدمير سدين بنسبة 75% وسدين اخرين بنسة 100% وبقي سد واحد على نهر دجلة وبنسبة 50% [2]. هدا بالاضافة الى التلوث نتيجة زيادة ملوحة التربة وتدهورانتاجها الزراعي أد تعد التربة مصدرا رئيسيا للانتاج الزراعي ودات قيمة لاتعوض لغالبية السكان العاملين في القطاع الزراعي غير ان تعرض التربة للري الكثيف والاستعمال السئ قد ادى الى تقليل قدرتها الحالية والمحتملة على الانتاج الزراعي كما ونوعا اد تعتبر زيادة الاملاح والتغدق والتصحر مظهرا لتدهور الاراضي الدي انتشر في مساحات واسعة من اراضي وسط وجنوب العراق وقد ظل واقع هده الظاهاهره يتزايد لفترة طويلة بما يهدد واقع الزراعة والغداء في عموم العراق حيث تشير الاحصائيات الى ان مايقرب من 100000 دونم من الاراضي الزراعية تصبح سنويا غير منتجة في منطقة السهل الرسوبي وتتحول انتاجية مساحات اخرى الى الى المستوى دون الحدي [3] الامر الدي زاد من سوء الحال هو لجوءالدولة العراقية تحت ضغط الشح المائي لاستخدام مياه مشروع المصب العام (النهر الثالث) في اعادة اعمار الاهوار وهي مياه راجعة دات تراكيز ملحية مرتفعة ربما تكون مردوداتها السلبية اكثر من منافعها كما اندفع الفلاحين الى استغلال مساحات جديده من الاراضي الزراعية واعتماد مياه المبازل في عمليات الري بسبب شح المياه الامر الدي ادى الى تردي الانتاج الزراعي وتراجع دخل العائلة الفلاحية وانتشار ظاهرة الفقر بنسب مرتفعة مما دفع اغلب الفلاحين في الجنوب ان يلجؤن للحصول على مساعدات مالية من الدولة عن طريق شبكة الحماية الاجنماعية ، وهجرة البعض الاخر نحو المدن للبحث عن مصادر بديلة للدخل.

1-الامم المتحدة ، منظمة الاسكوا ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا ، تقييم ادارة ونوعية المياه في منطقة الاسكوا ، نيويورك ، 2007،ص13.

2- ناصر عبد الكريم الناصر ، اشكالية الامن الغذائي العربي ، منشورات وزارة الثقافة في الجمهورية العربية السورية ، دمشق ، 2004، ص54.

3- حميد ياسر عبد الحسين الياسري ، مشوع المصب العام وتخطيط التنمية الريفية في اقليم ذي قار ،رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى معهد التخطيط الحضري والاقليمي ، جامعة بغداد ،1985، ص135.

الامر الدي زاد من سوء الحال هو لجوءالدولة العراقية تحت ضغط الشح المائي لاستخدام مياه مشروع المصب العام (النهر الثالث) في اعادة اعمار الاهوار وهي مياه راجعة دات تراكيز ملحية مرتفعة ربما تكون مردوداتها السلبية اكثر من منافعها كما اندفع الفلاحين الى استغلال مساحات جديده من الاراضي الزراعية واعتماد مياه المبازل في عمليات الري بسبب شح المياه الامر الدي ادى الى تردي الانتاج الزراعي وتراجع دخل العائلة الفلاحية وانتشار ظاهرة الفقر بنسب مرتفعة مما دفع اغلب الفلاحين في الجنوب ان يلجؤن للحصول على مساعدات مالية من الدولة عن طريق شبكة الحماية الاجنماعية ، وهجرة البعض الاخر نحو المدن للبحث عن مصادر بديلة للدخل.

مشروع جنوب شرق الأناضول :

إن مشاريع التنمية التركية هي مصدرا رئيسيا للتوتر على المسارات المشتركة لنهري دجلة والفرات، [1] وهو مشروع تركي يهدف لاستثمار واستخدام مياه نهري دجلة والفرات ويمتد بمحاذاة الأجزاء الجنوبية من تركيا المجاورة للعراق وسوريا وتبلغ مساحته 174000كم2 ويضم 7 مشاريع رئيسية ضمن حوض نهر الفرات و6 مشاريع رئيسية ضمن حوض نهر دجلة ويتضمن إنشاء نحو 22 سدا مع 19 محطة لتوليد الكهرباء وتروي 1،633مليون هكتار تستهلك حوالي 20 مليار متر مكعب لأغراض الري .[2] الأمر الذي أدى إلى تراجع إيرادات المياه العراقية . في وقت يتحكم الامن المائي بالامن الغدائي بل ويؤثر بشكل مباشر على صناعة القرار السياسي لان المياه اساس كل تقدم وان الحاجة لها تتزايد مع تزايد السكان ومتطلبات الصناعة والزراعة والاستيطان والرفاهه وكافة الانشطة البشرية. وقد ظل الخلاف على المياه مدعاة للاثارة والتوتر بين تركيا والعراق بعد أن أضحت المياه ثروة مطلوبة لايمكن تجاهل نقصها بعد ان ازدادت الحاجة اليها في المجالات المختلفة، وان احد اسباب المشكلة هو عدم وجود قواعد قانونية واضحة وملزمة لتسوية النزاع [3].

1- Slavko Bogdanovic An Evolving Nexus Water Policy And low In The Mediterranean An Evolving Nexus Faculty of Sciences of the University of Novi Sad ,2011, P 93

2- سمير أمين وآخرون ، الصراع حول المياه الإرث المشترك للإنسانية ،ترجمة سعد الطويل ، مكتبة مدبولي ،ط1، القاهرة، ص 251

3- خورشيد حسن دلي ،تركيا وقضايا السياسة الخارجية ،اتحاد الكتاب العرب ، 1999،

إن المشاريع الضخمة المقامة على منابع المياه العراقية والتي تتداخل اهدافها بين التنمية المحلية والسياسة الضاغطة لتحقيق اهدافا جيوبولتيكية فضلا عن اهدافا اقتصادية كما في مشروع جنوب شرق الاناضول، ان لمشروع الكاب التركي جملة من الاهداف التي اعتمدت المياه سلاحا جيوبولتيكيا مع جوارهاالعراقي والعربي وفق الاهداف التالية :-

1- إن اصل المشكلة بين تركيا وسوريا والعراق يعود إلى أواخر الحرب العالمية الأولى وبعدانهيار الدولة العثمانية حيث وقع الحلفاء مع تركيا معاهدة سيفر 1920 والتي بموجبها احتفظت تركيا بأراضي عربية هي حوضي نهري سيحان وجيحان ومنحدرات المياه على سفوح طوروس الجنوبية ثم عقدت تركيا وفرنسا معاهدة 1920 التي تخلت فيها فرنسا لتركيا عن أراضي أخرى شملت عينتاب وكلس واو رفه وماردين وجزيرة ابن عمر وفي عام 1939 ضمت تركيا لواء الاسكندرونة السوري إليها بالاتفاق مع فرنسا وتشكل منطقة الاسكندرونة حوضا مائيا مهما تتوسطه بحيرة العمق وتنتهي إليه ثلاثة انهار هي عفرين والأسود والعاصي وبذلك سيطرت تركيا على أعالي دجلة والفرات وعلى مجمل حوضي سيحان وجيحان فضلا عن انهار قو يق والذهب والسا جور وبليخ والخابور والأنهار الثلاث الأخيرة وهي من روافد الفرات في سوريا [1] تلك المعطيات أوجدت حالة الصراع السياسي باستخدام ورقة المياه كسلاح جيوبولتيكي للضغط على الدولة السورية لاهداف تتعلق بانتزاع الاعتراف الرسمي السوري بالسيادة التركية على منطقة الاسكندرونة التي تحتلها تركيا. وكانت تركيا قد الحقت لواء الاسكندرونة السوري اليها عام 1939 باستفتاء صوري بقرار من الامم المتحدة ولازالت سوريا تعتبر الاسكندرونة جزء من اراضيها المحتلة كما هي حال الجولان ولم تعترف بضم تركيا لها ولا بالاتفاقية التي وقعت بين فرنسا وتركيا عام 1939 وتسعى بكل السبل التاحة لها من اجل اثارة موضوع اراضيها المحتلة. [2]

2- إن توجهات الدولة التركية لاقامة السداد والخزانات على منابع المياه العراقية بمسعى لاحداث تغييرات ديموغرافية و أثنية في منطقة جنوب شرق الاناضول التي تقطنها غالبية سكانية كردية يصل عددها الى مايقرب من (12) مليون نسمة. وان عملية التنمية المكانية للمنطقة التي تستهدفها مشاريع المياه لجعلها بؤرة استقطاب وجذب مكاني للسكان الاتراك من اجل

1- محمد زنبوعة ، الامن المائي العربي ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد، 23، العدد الاول ، 2007، ص 184

2- وليد رضوان , مصدر سابق ص 32

لتغيير المعادلة السكانية من خلال (6) مليون تركي لجعل الهوية السكانية للمنطقة تركية ومحاولة جعل الاكراد اقلية كما لجأت الى سياسة تهجير الاصول الكردية من المنطقة وبالنتيجة إذابة الهوية الكردية وانهاء مطالبهم بمشروع تقرير المصير[1].وأن المنطقة الحدودية بين تركيا والعراق لها وضع طبوغرافي معقد تتخلله الاودية والاحواض والسهول والهضاب لذا فالحدود السياسية الدولية بينهما لاتفصل بين اقوام متباينة بل بين مجموعات من القبائل الكردية والاثورية التي يقع قسما منها في تركيا والاخر في العراق وهي حالة نتاج لمعطيات الطبيعة من السطح والمناخ[2].

3- تهدف تركيا إلى جعل السيطرة على مياه نهري دجلة والفرات ورقة قوية بيدها للضغط على العراق وسوريا في حال مساندتهم للقوى الكردية المعارضة لتركيا. كما يحصل الآن مع حزب العمال الكردي التركي PKK.وهو احد الاحزاب الكردية التركية التي تقاتل تركيا من اجل الحصول على الحكم الداتي وتتهم حكومة تركيا اقليم كردستان العراق بإيوائهم، كما كانت في السابق تتهم سوريا بدعم هذا الحزب وتدريب عناصره في داخلهاالأمرالذي أدى إلى توتر العلاقات بشكل مستمر بين سوريا وتركيا وكان أخطرها تهديد الرئيس التركي الأسبق تركوت اوزال بان الدول التي تدعم الانفصاليين الأكراد تعرض مصالحها للخطر، وان تركيا لن تتردد في الدخول بصراع مسلح مع هذه الدول [3].

3- لجوء أعداد من مقاتلي حزب العمال الكردي الى اقليم كردستان العراق واستخدام الاراضي العراقية منطلقا لاعمالهم العسكرية ضد القوات التركية في جنوب شرقي الاناضول يعد خطرا يهدد الامن القومي التركي لدلك فقد دفعت بقواتها العسكريةعبر الحدود السياسية العراقية الى المناطق الكردية في شمال شرق العراق بحجة مطاردة الانفصاليين وقد قتلت الاف من حزب العمال الكردستاني وهي تتهم جوارها الجغرافى بتزويدهم بالأسلحة [4].

1- غالب ناصر عبد العزيز، سد اليسو التركي واثره في الامن البيئي العراقي ، مجلة البيئة العراقية ، المجلد 1، العدد ، 1، 2007، ص 38

2- احمد عقلة المومني واخرون ، الجغرافية الاقليمية للعالم ،قارة اسيا ، دار الكندي، اربد ، المملكه الاردنية ، 1999، ص 200.

3- عماد عبد الصاحب الجواهري ورضا عبد الجبار الشمري، مشكلات المياه في العراق الواقع والحلول المقترحة ، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية ، العدد 1، مجلد،2، 2009،ص43.

4- احمد عقلة المومني , واخرون مصدر سابق ص254

5- الضغط على اكراد العراق بسبب مطالبهم بضم محافظة كركوك العراقية دات الاغلبية التركمانية وعشائرها العربية الى اقليم كردستان وهي سياسة تركية دات حسابات سياسية واقتصادية مستقبلية. [1]

6- الرغبة التركية في توسيع نفودها في منطقة الشرق الاوسط عبر قضية المياه والاستفاده من دورها الدي لعبته في حرب الخليج حيث كانت قاعدة للهجوم الجوي الرئيسي ضد العراق،. ان المساعي الاقتصادية التركية متلازمة مع المسارات السياسية فالتنمية التي تنشدها تركيا في اقاليمها الجنوبية اعتمادا على تطوير الادارة المائية والموارد الطبيعية للمساهمة في التنمية الاقتصادية الشاملة وتحقيق فائض الانتاج لتهيئة فرص التصدير الى الدول المجاورة كما تعمل على ان تكون سلة الغداء لسائر منطقة الشرق الاوسط [2].

7- ان المساعي الاقتصادية التركية متلازمة مع المسارات السياسية فالتنمية التي تنشدها تركيا في اقاليمها الجنوبية اعتمادا على تطوير الادارة المائية والموارد الطبيعية للمساهمة في التنمية الاقتصادية الشاملة وتحقيق فائض الانتاج لتهيئة فرص التصدير الى الدول المجاورة كما تعمل على ان تكون سلة الغداء لسائر منطقة الشرق الاوسط . لذلك فان اطر التعاون التركي الاسرائيلي وما افرزته معطيات التحالفات التركية الاسرائيلية قد دفع تركيا لخفض نصيب الدولة العراقية من مياه دجلة والفرات، وهي حصيلة لحالة الصراع العربي الاسرائيلي وبحكم المعطيات الجغرافية للدولة العراقية التي جعلتها دولة مصب تتاثر بشكل سلبي من سياسات دول المنبع المائية، الأمر الذي ترتب عليه كون العراق جزء من المحيط الجغرافي الدي يستهدفه الكيان الصهيوني وسياساته الرامية الى استهداف الدول العربية، والتأثير على مفاصل القوة لديها لذلك تولدت لدى صانع القرار السياسي التركي اتخاد المواقف المتشدده بشان حبس قسم من مياه نهري دجلة والفرات للضغط على الحكومة العراقية لتحقيق مكاسب سياسية معينة او اقتصادية بل ان الاكثر خطورة هو ان مشكلة المياه بدات تبرز الى الساحة السياسية وعلى الصعيد الاقليمي والدولي كاحد المتغيرات الخطرة التي تهدد الامن والسلم والاستقراروبما يؤدي الى رسم خارطة القوى الدولية على ضوء معطيات المياه الوفرة كما الشواهد الاستراتيجية التركية تشير لنية تركيا بمقايضة البترول بالمياه وقد اتضح هدا من تصريح سليمان ديميريل عند افتتاح سد اتاتورك عام 1992 وقد دكر ((ان منابع المياه ملك لتركيا كما ان النفط ملك للعرب ، وبما اننا لانقول للعرب ان لنا الحق في نصف نفطكم ، فلا يجوز لهم ان يطالبوا بما هو لنا))[3].

1- غالب ناصر عبد العزيز ، مصدر سابق ، ص 38

2- عبد الستار سلمان حسين،مشروع جنوب شرق الاناضول الكاب ، GAB الجوانب الفنية ، مجلة دراسات اجتماعية ، بيت الحكمة ، العدد 7 ، السنة الثانية ، 2000، ص 24.

4- داليا اسماعيل محمد ، المياه والعلاقات الدولية ، دراسة في اثر ازمة المياه على طبيعة ونمط العلاقات العربية ، التركية ، مكتبة مدبولي ، الطبعة الاولى ، 2006، ص 72.

مشروع انابيب السلام التركي (تجارة المياه الدولية)

إن مشروع تجارة المياه التي تروج له تركيا في المحافل الدولية هو نتاج الحاجة التركية لتعزيز دورها الإقليمي كلاعب قوي في المسرح السياسي الدولي بعد انتهاء الحرب الباردة ومساهمتها الفاعلة مع شركائها الغربيين في حرب الخليج الثانية ضد العراق، وما قدمته من تسهيلات وإسناد للقوى المشاركة في الحرب ضد العراق فأخذت تنهج نحو فكرة العظمة لتكون قوة تجني من خلال حراكها الإقليمي مكاسب اقتصادية وسياسية، فالتقت مصالحها مع سياسات الكيان الصهيوني الذي يسوق لفكرة مشكلة المياه ونفلها من مشكلة خاصة به إلى مشكلة عامة ولايمكن حل المشكلة الفلسطينية قبل مشكلة المياه لكي تسوق للعالم تجارة المياه المعبئة بعلب السياسة الإسرائيلية وقد نجحت في جعل تركيا تبادر لطرح مشروعها في تجارة المياه الدولية [1] ربط مشروع أنابيب السلام بموضوع تحقيق السلام بين إسرائيل والعرب، لضمان نجاحه، واعتبرت ذلك مبادرة تركية تدخل في إطار المبادرات والمساعي الأمريكية والأوروبية لحل الصراع العربي الإسرائيلي ،وقد أكد حكمت جيتين Hikmet Cetin، وزير الخارجية التركي السابق في أعقاب التوقيع على الاتفاق الإسرائيلي- الفلسطيني في أيلول 1993 على أن تركيا جزء لا يتجزأ من عملية السلام، وشكك في نجاحها وبخاصة بين إسرائيل من جهة وسوريا والأردن والسلطة الفلسطينية من جهة أخرى، إن لم تساهم المياه بتركيا بدور في تلك العملية كما عبر كمران اينان (Kimran Enan)، وزير الدولة التركي السابق والمسؤول عن مشروع الجاب، إن هدف مشروع أنابيب السلام هو تحقيق السلام، وأن تركيا تقوم بشرح الدور الذي يمكن أن تقوم به المياه التركية في ذلك المجال.[2] لذا يعد مشروع أنابيب السلام التركي لتجارة المياه والذي يطلق علية((بالسلام)) هو مشروع وليد الخبرة الفنية الإسرائيلية التي تعمل في مشاريع المياه التركية [3] ، وتتكون فكرة المشروع من اقامة خطين كبيرين لأنابيب المياه المندفعة من الاراضي التركية نحو الجوار العربي احديهما

1- محمد احمد السامرائي ، دراسة مقارنة بين نهر الفرات ونهر النيل ، مجلة الفكر السياسي ، المؤسسة العربية السورية لتوزيع المطبوعات ، العدد 8، عام 2000، ص240

2- هشام عبد العزيز ، مشروع انابيب السلام التركي والمواقف العربية منه ، مجلة المنارة ، المجلد ، 14، العدد 2 ، عام 2008، ص 251.

3- رفعت سيد احمد ، الصراع المائي والابعاد الكاملة للصراع حول الماء بين العرب واسرائيل الواقع والمستقبل ،الطبعة الاولى ، دار الهدى للنشر والتوزيع ، 1993، ص 454.

يتجه نحو الكويت والمنطقة الشرقية في المملكة السعودية والبحرين وقطر والأمارات العربية المتحدة ويطلق علية بالمشروع الشرقي اما المشروع الغربي فسوف يخدم مناطق في تركيا وسوريا والاردن والضفة الغربية (الاراضي التي تحتلها اسرائيل) والجزء الغربي من المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربي وصولا الى دولة عمان، وتقدر كلفة المشروع بحوالي (20) مليار دولار، الأمر الذي يتطلب من تركيا أن تتوجة نحو البنوك والنظمات الدولية لتمويل المشروع [1].

خريطة رقم (2) الخطوط المقترحة لمشروع انابيب السلام التركي.

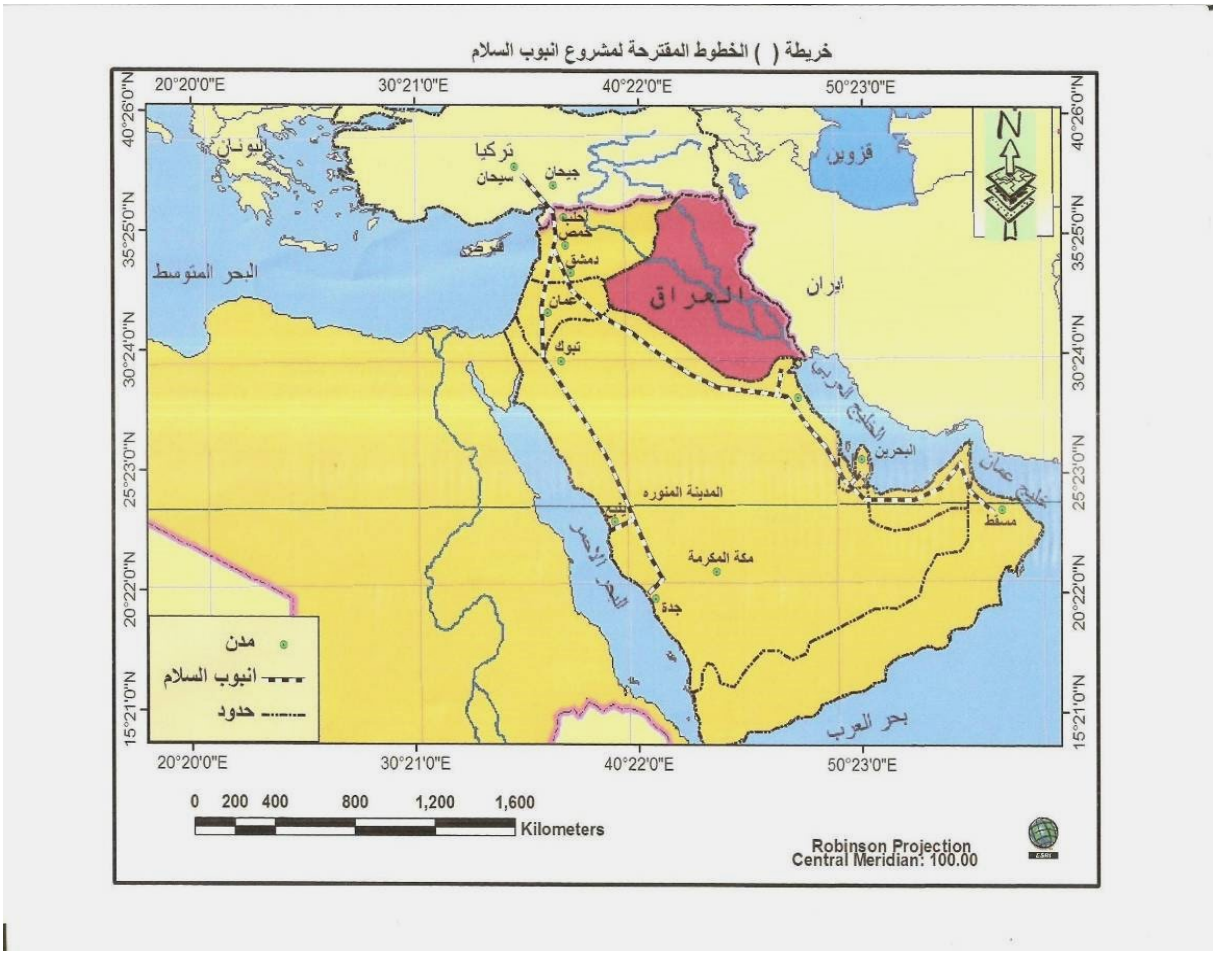

المصدر: الخارطة من عمل الباحث اعتمادا على ، هشام عبد العزيز ، مشروع انابيب السلام التركي والمواقف العربية منه ، مجلة المنارة ، المجلد 14، العدد 2 ،عام 2008، ص 259.

1- رفعت سيد احمد ، مصدر سابق ، ص 254 .

إن مشروع أنابيب السلام صمم على نقل مياه نهري سيحان وجيحان التركيين إلى الدول العربية ، نهر سيحان ينبع من جبال تقع ضمن سلسلة جبال طوروس الواقعة جنوب وسط تركيا، ويبلغ طوله نحو 300 كم، ويصب في خليج الاسكندرونه شرقي مدينة مرسين التركية وتبلغ مساحة حوضه المائي 22 ألف كم2 أما نهر جيحان، فينبع من جبال طوروس أيضاً، على ارتفاع 3000م عن مستوى سطح البحر، ويبلغ طوله 200كم، ويصب قرب خليج الاسكندرونه ويبلغ معدل التدفق اليومي لنهري سيحان وجيحان 39.17 مليون متر مكعب يومياً، وتخطط تركيا للاستفادة من حوالي 23.07 مليون متر مكعب يومياً من أجل الزراعة وتوليد الطاقة الكهربائية. أما البقية 16.1 مليون متر مكعب، فإنها غير مستغلة وتصب في البحر الأبيض المتوسط . ومما هو جديد بالذكر أن نهري سيحان وجيحان هما من الأنهار التركية الداخلية، أي أنهما ينبعان ويجريان ويصبان في الأراضي والمياه الإقليمية التركية.[1] أن تركيا كانت وما زالت بأمس الحاجة لتنفيذ مشروع أنابيب السلام من هذين النهرين لعوامل عديدة أهمها صعوبة استفادتها المباشرة منهما بحكم وضعهما الطبوغرافي. كما أن مناطق منابعهما وسيرهما تتصف بشكل عام بأنها ذات طبيعة جبلية مرتفعة مما يعيق فرص استغلالهما. ويضاف إلى ذلك أن تركيا تريد استثمار فائضها المائي الذي يضيع هدراً، من أجل أهداف اقتصادية تتمثل في بيع تلك المياه إلى الدول العربية. ويحتاج المشروع إلى بنية تحتية لمساره الذي يتطلب بعض الانفاق في المناطق الجبلية فضلا عن حاجته الى محطات ضخ عملاقة لدفع المياه كما يتطلب محطات توليد الطاقة الكهربائية التي تغذي المشروع المقترح لنقل كمات كبيرة من المياه للمنطقة العربية بمسافات طويلة تصل الى 3900 كم من تركيا الى دول الخليج العربي . أما العقبة التي تحول دون تنفيد المشروع من وجهة النظر التركية فهي عدم القناعة لدى الدول المستفيده من المشروع اي عدم قناعتها بان الفوائد الاقتصادية للمشروع اكبر من التنازلات السياسية وان هدف المشروع من وجهة النظر الاسرائيلية هو التقليل من من حجم الصراعات بين العرب واليهود في الشرق الأوسط وهي عملية خلط الجغرافية بالأمن وإنعاش خطط التنمية في المنطقة. [2] الا أن تركيا قد صرفت النظر عن المشروع في الوقت الحاضر بعد رفضته دول الخليج العربي.

التوجهات الإيرانية لتجارة المياه (المشروع الأخضر)

لقد أفرزت المعطيات السياسية التي تلت حروب الخليج العراقية الايرانية والعراقية الكويتية فضلا عن غياب الرؤية العربية العربية لمستقبل الامن المائي العربي فضلا عن زيادة الطلب على المياه

1- هشام عبدالعزيز ، مصدر سابق ، ص 254 .

2- رفعت سيد احمد ، مصدر سابق ، ص 254 .

الصالحة للاستخدام البشري دفعت اصحاب المشاريع السياسية لإيجاد فرص لتطوير تجارة المياه الخارجية وبحسب معطيات الحاجة بين الفوائض المائية لدول الجوار العراقي والشحة التي تعاني منها بعض الدول العربية للمياه وخاصة دول الخليج العربي فقد دفعت ايران لاعتماد سياسة تنمية وتطوير مشاريع نهر الكارون الدي ينبع من مرتفعات بختياري الايرانية ويصب في شط العرب عند مدينة المحمرة وبمتوسط تصريف سنوي يبلغ (20) مليار متر مكعب وقد اقامت علية عددا من السداد لغرض خزن المياه وتوليد الطاقة الكهربائية وقد حولت بعض روافده الى الداخل الايراني الامر الدي ادى الى شحة المياه في شط العرب فضلا عن تضرر الاقتصاد الزراعي في محافظة البصره وارتفاع نسبة الملوحة في مياه شط العرب, ينظر خارطة رقم (3) في حين لن يبدو المشهد الظاهري كما يخطط له على ارض الواقع حيث تبدوا الاهداف متعددة الاغراض منها الخزن والزراعة و توليد الطاقة الكهربائية ومنها تجارة المياه الدولية.

خارطة رقم (3) منظومة سداد نهر الكارون

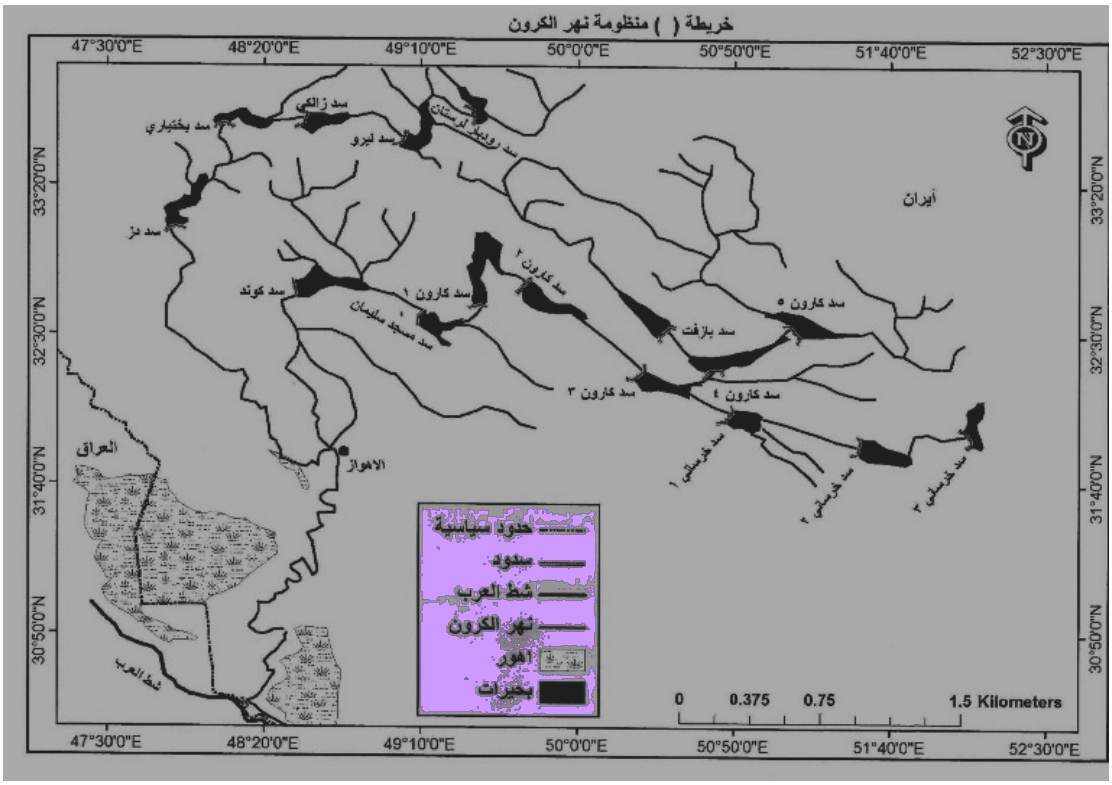

عمل الباحث اعتمادا على عادل شريف الحسني ومحمد عز الدين الصندوق ، مشكلة المياه في العراق ،الاسباب والحلول المقترحة ، 2009، ص5 .

www.surrey.ac.uk/eng/research/fluids/cora

المعطيات المكانية لدولة الكويت دفعتها لشراء المياه العدبة من ايران وقد تفاوضت معها بشأن ابرام عقد لبناء أنابيب عملاقة عبر الخليج العربي لنقل مياه نهر الكارون الايراني الى دولت الكويت وهو المشروع التوأم لمشروع أنابيب السلام التركي، [1] المشروع الإيراني الكويتي المخطط له ينقل عبر شبكة انابيب تحت مياه الخليج حوالي (900 الف) متر مكعب من المياه يوميا ولازالت المفاوضات قائمة بين الطرفين بغية انضاج المشروع، المصدر [2] كما تعاقدت ايران مع دولة قطر عام 1991 لإيصال المياه إليها من نهر الكارون بشبكة من الانابيب طولها نحو 800 كم وبكلفة تصل 13 مليار دولار تتحمل دولة قطر غالبية تكاليفه الأمر الذي يقلل من كمية مياه الكارون التي تدخل الى شط العرب.[3] ان مشروع المياه الايراني الخليجي الدي سمي بمشروع (الايمان اوالمشروع الاخضر) هو توأم لمشروع السلام التركي اللذين يعرضان تجارتهما من المياه العابرة للحدود لسوق عربية غنية باقتصاداتها النفطية وفقيرة بمواردها المائية فوقعت تحت فقر المياه وسياسات الجوار الاقليمي الدي يتحكم بمستقبل الشعوب العربية التي غابت عن حكوماتهم الرؤية المستقبلية لحاجة شعوبهم لأبسط استحقاقات الحياة في ما تهبه الطبيعة للإنسان كما قامت ايران بقطع مياه معظم الروافد التي تغذي نهر دجلة بشكل تام كرافدي الوند والكرخة وتحويل مجرى نهر الكارون الذي يغذي شط العرب الى داخل الاراضي الايرانية مما ادى الى ارتفاع نسبة الملوحة بشكل كبير في شط العرب وتأثر الاراضي الزراعية ونوعية مياه الشرب في محافظة البصرة [4] وقد حولت مسار نهر الكارون باتجاه الداخل الايراني الامر الذي نجم عنة تراجع كمات المياه الواردة الى شط العرب وبالتالي ارتفعت نسب التراكيز الملحية بسبب صعود مياة البحر مع حركات المد وصولا الى مناطق متقدمة في مجرى شط العرب .

1- الامم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية لغرب اسيا ، تقرير السكان والتنمية ، العدد الاول ، ندرة المياه في العالم العربي ، نيويورك ، 2002 ، ص 40.

2- وزارة الاعلام ، قطاع الاخبار والبرامج الياسية ، دولة الكويت ، الشان الايراني ، من 2-12 الى 9-12 ص3 .

3 – محمد عبد المجيد حسون الزبيدي ،الامن المائي العراقي ، دراسة عن سير المفاوضات قسمت المياه الدولية ، سلسلة رسائل جامعية ، الطبعة الاولى ، بغداد ، 2008 ، ص 174.

4 – نفس المصدر ، ص 170.

التوجهات السورية

إن مستقبل المياه العراقية الذي يخص نهري دجلة والفرات وروافدهما ونهر شط العرب وروافده هي واحدة من المشكلات المستقبلية المنتظرة والتي بدات خلافاتها مند عام 1962. وقد بلغت حد الازمة

وظلت مرشحة لزيادة التازم والتعقيد. [1] في وقت يتحكم الامن المائي بالامن الغدائي بل ويؤثر بشكل مباشر على صناعة القرار السياسي لان المياه اساس كل تقدم وان الحاجة لها تتزايد مع تزايد السكان ومتطلبات الصناعة والزراعة والاستيطان والرفاهه وكافة الانشطة البشرية اما الموقف السياسي السوري من قضية المياه العراقية فمرده يعود للخلاف السوري العراقي المستمر والمحتدم والذي حال دون تنسيق المواقف بينهما او لتوحيد موقفهما تجاه تركيا [2] , كما ان الخطاب السياسي السوري تجاه العراق ضل يواكب التوجهات التركية بسبب النزاع القئم بين نظامي الحكم السابقين وفي ممارسات تفتقد الاستقامة السياسية تجاه العراق فهم يهاجمون الموقف التركي ويتجاهلون بنفس الوقت الحصة المائية المخصصة للعراق وشاهد دالك هوفي عام 1991عندما وقع العراق تحت طائلة العدوان الغربي وقامت تركيا باملاء المرحلة الثانية من سد اتاتورك وحجزت المياه عن نهر الفرات كانت سوريا قد تجاهلت حصت العراق من القدر الضئيل الدي يجري في النهر مما ادى الى تفاقم وضع المياه في العراق ، لما تتبنى الحكومة السورية الموقف التركي الدي يدعي ان دجلة والفرات حوض واحد [3] وان كانت من جانبها غير قادرة ان تقف منفردة امام تركيا في موضوع المياه فهي بحاجة الى تبني موقف مشترك مع العرق للضغط على الجانب التركي وبمعطيات السياسة المتاحة بدأ بالحوار الدي يستند على قواعد القانون الدولي فضلا عن مفاصل الضعف التركي في متغيرات الجيوبولتيك خاصة وان سوريا والعراق شريكين حدوديين فاعلين في الاقتصاد والسياسة الداخلية التركية التي تعتمد الشراكة المتبادلة وفق قواعد الجوارالدي تعاني منه الدولة التركيه ، وبشكل عام فان سوريا لاتفكر بمصلحة العراق بل تحقيق مصلحتها الوطنية وخاصة في فترة الحرب العراقية الايرانية ، والعدوان الغربي على العراق ، بل يذهب للتفاوض منفردا مع الطرف التركي وهذا ما حصل عام 1987. [4]

1– غانم سلطان امان ، ظاهرة الحروب والنزاعات المسلحة ، رؤية جغرافية تحليلية ، حوليات الاداب والعلوم الاجتماعية ، مجلس النشر العلمي ، جامعة الكويت ، 2003، ص61 .

2- داليا اسماعيل محمد ، مصدر سابق ، ص 73

3- نفس المصدر ، ص ص 88-89

4- محمد عبد المجيد حسون ، مصدر سابق ، ص 303

التوصيات :

1- العمل على تقليل الضائعات المائية او هدر المياه بسبب حالة الشح والتغيرات المناخية .

2- العمل بشكل جدي لعقد اتفاقيات بين دول المنبع والمصب اوبين دول الجوار التي تقع فيها منابع الانهار العراقية وروافدها .

3- تغيير نظام السياسات والمؤسسات القديمة التي تدير مشاريع ومؤسسات الري والخزن في الدولة العراقية .

4- العمل على استخدام انواع من البذور التي تلائم حالات المناخ وشح المياه .

5- ادامة وتحسين السداد والخزانات المائية .

6- التوجة نحو حسابات جدوى المياه الاقتصادية اثناء الزراعة لغرض تقنين المياه وترشيد استخداماتها .

المصادر

1- سليمان عبد الله إسماعيل ، السياسة المائية لدول حوضي دجلة والفرات وانعكاساتها على القضية الكردية ، مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية ، السليمانية ، 2004،ص32.

2- منذر خدام ، الأمن المائي العربي الواقع والتحديات ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1، بيروت ، 2001، ص 97.

3- نفس المصدر 97

4- رمزي سلامة ، مشكلة المياه في الوطن العربي احتمالات الصراع والتسوية ،منشاة المعارف ، الإسكندرية ، 2001، ص94.

5- رمزي سلامة ، مشكلة المياه في الوطن العربي ، احتمالات الصراع والتسوية ، منشاة المعارف ، الاسكندرية ، 2001، ص 91

6- منذر خدام ، مصدر سابق ، ص 146

7- وليد رضوان ،مشكلة المياه بين سوريا وتركيا ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ،بيروت ، لبنان ، ط1، 2006، ص53

8-جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، مديرية احصاء البيئة ، تقرير الاحصائيات البيئية للعراق لسنة ، 2009 ، ص146

9- الشكل من عمل الباحث اعتمادا السلسلة الإحصائية ، م.م. باسم حازم ألبدري، اثر شحه الموارد المائية على ألزراعه المروية في العراق، مجلة الإدارة والاقتصاد ، العدد ، 80 ،2010 ، ص 118

10- المصدر :فؤاد قاسم الامير ، الموازنة المائية في العراق وازمة المياه في العالم ، جعفر العصامي للطباعة الفنية الحديثة ، بغداد ، 2010 ، ص 116

11- فؤاد قاسم الامير ، الموازنة المائية في العراق وازمة المياه في العالم ، جعفر العصامي للطباعة الفنية الحديثة ، بغداد ، 2010 ، ص 116

12- نفس المصدر ص116

13- وليد رضوان ، مشكلة المياه بين سوريا وتركيا ، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان ، ط1، 2006 ، ص47-48.

14- -الامم المتحدة ، منظمة الاسكوا ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا ، تقييم ادارة ونوعية المياه في منطقة الاسكوا ، نيويورك ، 2007،ص13.

15- ناصر عبد الكريم الناصر ، اشكالية الامن الغذائي العربي ، منشورات وزارة الثقافة في الجمهورية العربية السورية ، دمشق ، 2004، ص54.

16- حميد ياسر عبد الحسين الياسري ، مشوع المصب العام وتخطيط التنمية الريفية في اقليم ذي قار ،رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى معهد التخطيط الحضري والاقليمي ، جامعة بغداد ،1985، ص135

17- Slavko Bogdanovic An Evolving Nexus Water Policy And low In The Mediterranean An Evolving Nexus Faculty of Sciences of the University of Novi Sad ,2011, P 93

18- سمير أمين وآخرون ، الصراع حول المياه الإرث المشترك للإنسانية ،ترجمة سعد الطويل ، مكتبة مدبولي ،ط1، القاهرة، ص 251

19- خورشيد حسن دلي ،تركيا وقضايا السياسة الخارجية ،اتحاد الكتاب العرب ، 1999.

20- محمد زنبوعة ، الامن المائي العربي ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد، 23، العدد الاول ، 2007، ص 184

21- وليد رضوان , مصدر سابق ص 32 .

22- غالب ناصر عبد العزيز، سد اليسو التركي واثره في الامن البيئي العراقي ، مجلة البيئة العراقية ، المجلد 1، العدد ، 1، 2007، ص 38

23- احمد عقلة المومني واخرون ، الجغرافية الاقليمية للعالم ،قارة اسيا ، دار الكندي، اربد ، المملكه الاردنية ، 1999، ص 200.

24- عماد عبد الصاحب الجواهري ورضا عبد الجبار الشمري، مشكلات المياه في العراق الواقع والحلول المقترحة ، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية ، العدد 1، مجلد،2، 2009،ص43.

25- احمد عقلة المومني , واخرون مصدر سابق ص254

26- غالب ناصر عبد العزيز ، مصدر سابق ، ص 38

27- عبد الستار سلمان حسين،مشروع جنوب شرق الاناضول الكاب ، GAB الجوانب الفنية ، مجلة دراسات اجتماعية ، بيت الحكمة ، العدد 7 ، السنة الثانية ، 2000، ص 24.

28- داليا اسماعيل محمد ، المياه والعلاقات الدولية ، دراسة في اثر ازمة المياه على طبيعة ونمط العلاقات العربية ، التركية ، مكتبة مدبولي ، الطبعة الاولى ، 2006، ص 72

29- محمد احمد السامرائي ، دراسة مقارنة بين نهر الفرات ونهر النيل ، مجلة الفكر السياسي ، المؤسسة العربية السورية لتوزيع المطبوعات ، العدد 8، عام 2000، ص240

30- هشام عبد العزيز ، مشروع انابيب السلام التركي والمواقف العربية منه ، مجلة المنارة ، المجلد ، 14، العدد 2 ، عام 2008، ص 251.

31- رفعت سيد احمد ، الصراع المائي والابعاد الكاملة للصراع حول الماء بين العرب واسرائيل الواقع والمستقبل ،الطبعة الاولى ، دار الهدى للنشر والتوزيع ، 1993، ص 454.

32- المصدر: الخارطة من عمل الباحث اعتمادا على ، هشام عبد العزيز ، مشروع انابيب السلام التركي والمواقف العربية منه ، مجلة المنارة ، المجلد 14، العدد 2 ،عام 2008، ص 259.

33- رفعت سيد احمد ، مصدر سابق ، ص 254 .

34- هشام عبدالعزيز ، مصدر سابق ، ص 254 .

35- رفعت سيد احمد ، مصدر سابق ، ص 254

36- عمل الباحث اعتمادا على عادل شريف الحسني ومحمد عز الدين الصندوق ، مشكلة المياه في العراق ،الاسباب والحلول المقترحة ، 2009، ص 5 ، www.surrey.ac.uk/eng/research/fluids/cora

37- الامم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية لغرب اسيا ، تقرير السكان والتنمية ، العدد الاول ، ندرة المياه في العالم العربي ، نيويورك ، 2002 ، ص 40.

38- وزارة الاعلام ، قطاع الاخبار والبرامج الياسية ، دولة الكويت ، الشان الايراني ، من 2-12 الى 9-12 ص3 .

39- محمد عبد المجيد حسون الزبيدي ،الامن المائي العراقي ، دراسة عن سير المفاوضات قسمت المياه الدولية ، سلسلة رسائل جامعية ، الطبعة الاولى ، بغداد ، 2008 ، ص 174.

40- نفس المصدر ، ص 170.

41- غانم سلطان امان ، ظاهرة الحروب والنزاعات المسلحة ، رؤية جغرافية تحليلية ، حوليات الاداب والعلوم الاجتماعية ، مجلس النشر العلمي ، جامعة الكويت ، 2003، ص61 .

42- داليا اسماعيل محمد ، مصدر سابق ، ص 73

43- نفس المصدر ، ص ص 88-89

44- محمد عبد المجيد حسون ، مصدر سابق ، ص 303